الأمم المتحدة

A/ES-10/1033–S/2025/297

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 May 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثمانون

رسائل متطابقة مؤرخة 8 أيار/مايو 2025 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إن الأطفال الفلسطينيين يُذبحون ويُحرقون.

إن الأطفال الفلسطينيين يُقتلون في مجازر مستمرة.

إن الأطفال الفلسطينيين يتعرضون للتجويع، ويعانون من الاجتفاف، ويعاقبون عقابا جماعيا، وتفتك بهم الأمراض، ويحرمون من الغذاء والمياه والرعاية الطبية والمأوى وجميع مقومات الحياة.

إن الأطفال الفلسطينيين يعيشون في عذاب مستمر ويتعرضون للصدمات النفسية، وهم مجبرون على مشاهدة وتحمل وطأة الفظائع المروعة والخراب والدمار وهلاك أسرهم واندثار مجتمعاتهم وضياع حياتهم.

إن الأطفال الفلسطينيين يُطارَدون في غزة من طرف إلى طرف، ويُحشرون في 30 في المائة من مساحة القطاع، ويُطردون من بيوتهم ومن الملاجئ الإنسانية، ومن قُراهم ومدارسهم، ومن وجه البسيطة، وذلك على يد جيش الاحتلال الإرهابي وميليشيات المستوطنين الإرهابية التابعة له.

ولم أكد أبعث إليكم رسالتي الأخيرة قبل ثلاثة أيام، في 5 أيار/مايو، حتى قامت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتصعيد هجماتها في مدن غزة ومخيمات اللاجئين، وهو ما أدى إلى قتل ما لا يقل عن 100 فلسطيني في غضون 24 ساعة، وإصابة مئات الآخرين؛ ومرة أخرى، كان معظم الضحايا من الأطفال والنساء.

فبعد أن نجا هؤلاء الفلسطينيون المائة، من نساء ورجال وأطفال وشباب ومسنين، بأرواحهم مما شهدوه من عذاب وأهوال على مدى 19 شهراً من حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على شعبنا، قُتلوا بغتةً على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، وأصيب مئات آخرون بجروح وتشوهات، ليضافوا إلى قائمة

200525 200525 25-07361 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ضـــحايا العدوان الإســـرائيلي التي ما انفكت تطول والتي باتت تضـــمّ أكثر من 000 170 فلســـطيني وفقاً للتقديرات المتحفظة.

ومرة أخرى، أُبيدت عائلات بأكملها جراء الغارات الإســـرائيلية التي تســـتهدف الســـكان المدنيين الفلســـطينيين، وهم ســـكان عقد قادة الإبادة الجماعية الإســـرائيليون العزم على محوهم من الوجود، فأخذوا يأمرون عمدا وتعسفا بارتكاب هذه الأعمال الوحشية كي لا يبقى لهؤلاء السكان مكانا آمنا ولا سبيلا للبقاء على قيد الحياة.

ويتكرر تأكيد نوايا الإبادة الجماعية هذه يوميا في تهديدات المسؤولين الإسرائيليين التي يُعلن عنها بشكل صريح ومتكرر، على الرغم من مطالبة المجتمع الدولي غير مرة بوقف العدوان واستئناف وقف إطلاق النار، وعلى الرغم من أوامر التدابير التحفظية الصادرة عن محكمة العدل الدولية.

وقد صدر هذا التهديد مرة أخرى عن الوزير اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريتش الذي أعلن، في جملة ما أعلنه في 6 أيار/مايو، وبعد إقرار الخطط الرامية إلى "اجتياح قطاع غزة"، أن "غزة ســـتدمَّر بالكامل، وسـيُنقل المدنيون إلى... الجنوب... ومن هناك سـيبدأون بالمغادرة بأعداد كبيرة نحو بلدان ثالثة". وهكذا يعلن مســـؤول إســـرائيلي – وهو عضـــو في حكومة رئيس الوزراء نتنياهو، ومطلوب أمام المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية – بشكل سافر عن نية إسرائيل المضي في تدمير السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، سواء بالقتل أو التجويع أو التطهير العرقي.

وحذّر مفوض الأمم المتحدة السـامي لحقوق الإنسـان، فولكر تورك، من أن خطط إسـرائيل الرامية إلى نقل سكان غزة قسراً إلى الجنوب و "ترحيل الفلسطينيين خارج غزة يزيد المخاوف من أن إسرائيل تهدف من خلال أفعالها إلى أن تفرض على الفلسـطينيين ظروف عيش تنتفي معها بشـكل متزايد إمكانية اسـتمرار وجودهم كمجموعة".

ومع ذلك، يتقاعس المجتمع الدولي عن التحرك للوفاء بالالتزامات الملزمة، وليس أقلها الالتزام بمنع ارتكاب الإبادة الجماعية أو التحريض عليها، ومنع اســـتخدام التجويع كســـلاح حرب، ومنع النقل القســـري للمدنيين. وهكذا يُضـــرب عرض الحائط بالقانون الدولي والمســـؤوليات الإنســـانية والواجبات الأخلاقية، بل وبأسس إنسانيتنا المشتركة بسبب التقاعس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف إفلات إسرائيل من العقاب.

وبالتالي، نجد أنفسنا أمام كارثة إنسانية تُمزق فيها أجساد الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين في وضـح النهار بكل أنواع الأسلحة الفتاكة، ويتم فيها تجويع وإنهاك شعب بأكمله، حيث تُستخدم المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية كسلاح بأبشع الطرق، وهي كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل في هذا القرن، وتصدر تهديدات واضحة وخطط رسمية تهدف إلى التطهير العرقي للشعب الفلسطيني لإخراجه من وطنه، وليس فقط من غزة، بل من بقية فلسطين المحتلة.

وفي هذا الصـدد، تباهى مؤخرا الوزير سـموتريتش، وهو مجرم معاود، بوجود خطط لتقسـيم الضـفة الغربية عن طريق اسـتعمار ما يسـمى بـــ "منطقة E1"، مُعلنا عن مخططات لاسـتعمار الضـفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وذلك باستقدام "مليون شخص" من السكان (أي المستوطنين)، وقائلا إن "هذه هي الطريقة التي تُنهي بها الدولة الفلسطينية بحكم الأمر الواقع".

وتقترن هذه الخطط غير القانونية مباشرةً بأعمال وحشية وتدميرية تقوم بها إسرائيل على الأرض حيث تصعّد حملتها الرامية إلى تجريد الفلسطينيين المدنيين قسرا من ممتلكاتهم وتهجيرهم بأعداد ضخمة. وفي شمال الضفة الغربية، لا تزال مناطق جنين ونابلس وطولكرم تُستهدف بشكل خاص، وكذلك مخيمات اللاجئين في جميع أنحاء الضفة الغربية. وفي الوقت نفسه، تُواصل ميليشيات المستوطنين الإرهابية عمليات السرقة والتدمير والاعتداء ضد الفلسطينيين المدنيين بتواطؤ ودعم من قوات الاحتلال الإسرائيلية والحكومة الإسرائيلية.

وتُمعن السلطة القائمة بالاحتلال أيضا في شن اعتداءاتها على حياة الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة، وتحاول ترسيخ ضمّها وادعاءاتها غير المشروعة بالسيادة عليها. وقد داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلية اليوم ثلاث مدارس تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في مخيم شعفاط للاجئين، وأجبرت أكثر من 550 من الفتيات والفتيان اللاجئين الذين كانوا في غرف الدراسة على مغادرة مدارسهم، وهو ما ينتهك حقهم في التعليم وحرمة مباني الأمم المتحدة. وهكذا، تكون الأونروا قد أُرغمت على إجلاء جميع الطلاب في المدارس الست التي تديرها في القدس الشرقية، وهو ما خلّف صدمة في نفوس 800 طفل باتوا محرومين من التعليم.

ونجدد دعوتنا إلى تحرك المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لوقف جميع هذه الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولوقف الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني.

ويجب اتخاذ إجراءات جماعية من أجل الضغط على إسرائيل لوقف جميع انتهاكاتها للقانون الدولي فورا وبشكل كامل. ولا يمكن لإسرائيل أن تظل استثناء من كل قاعدة، وأن تظل دولة مارقة فوق القانون. ويجب تحقيق المساءلة والكف عن التواطؤ.

ونكرر بالتالي التحذيرات التي وجّهها 38 مقرراً خاصاً وخبيراً مستقلاً في مجال حقوق الإنسان أصدروا يوم أمس، في 7 أيار/مايو، نداءً عاجلاً لإنهاء الإبادة الجماعية التي تُرتكب، مؤكدين جملة أمور منها ما يلي: "إن تصاعد الفظائع المرتكبة في غزة يضع العالم أمام مفترق طرق أخلاقي عاجل، ويجب على الدول أن تتحرك الآن لإنهاء العنف وإلا فإنها ستقف شاهدا على إبادة السكان الفلسطينيين في غزة – وستكون لهذه النتيجة عواقب لا سبيل لتداركها على مستوى إنسانيتنا المشتركة ونظامنا المتعدد الأطراف... والعالم يراقب ما يجري. فهل ستفي الدول الأعضاء بالتزاماتها وتتدخل لوقف المذابح والجوع والمرض وغيرها من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تُرتكب يومياً في ظل الإفلات التام من العقاب؟"[1]

وندعو الآن، مرة أخرى وبإلحاح شديد، إلى التدخل بشكل فوري على الصعيدين السياسي والإنساني لحماية الشعب الفلسطيني وإنقاذه من خطط إسرائيل الرامية إلى إبادته.

ونعيد توجيه دعوتنا إلى مجلس الأمن للعمل فورا على تنفيذ قراراته كاملة ودون استثناء، بما فيها القرار 2735 (2024).

(1) البيان متاح على العنوان الشبكي: www.ohchr.org/en/press-releases/2025/05/end-unfolding-genocide-or-watch-it-end-life-gaza-un-experts-say-states-face.

ونحث مرة أخرى الوسطاء في اتفاق وقف إطلاق النار – وهم قطر ومصر والولايات المتحدة الأمريكية – وجميع البلدان المحبة للسلام على بذل كل جهد ممكن لاستئناف وقف إطلاق النار فورا في غزة، ولضمان استمراره في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة؛ ولتمكين وكالات الأمم المتحدة، بما فيها الأونروا، والمنظمات الدولية الأخرى من إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة بشكل فوري، وفقا للقانون الدولي الإنساني، من أجل إنهاء المجاعة والمذابح التي يتعرض لها أهلنا في غزة، ومن بينهم مليون طفل؛ ولمنع التطهير العرقي للسكان المدنيين الفلسطينيين في أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

أوقفوا هذه الإبادة الجماعية. وصونوا حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في الحياة وتقرير المصير. وضعوا حدا لهذا الاحتلال غير القانوني وغير الأخلاقي والاستعماري والقائم على الفصل العنصري.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 866 رسالة، التي وجَّهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 5 أيار/مايو 2025 (A/ES-10/32-S/2025/285)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة. ويجب أن ينتهي الآن هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني وهذا النظام القائم على الفصل العنصري.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم